منوعات

MEDIA

أخبار

أفادت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون (يوروبول)، الخميس، بأنها ألقت القبض على أربعة أشخاص، وتم وقف أو تعطيل أكثر من مائة من الخوادم، في عملية منسقة دولياً تستهدف البنية التحتية الإلكترونية المستخدمة في البرمجيات الخبيثة.

وقع المغرب وشركة أوراكل التكنولوجية اتفاقية لإنشاء مركز للخدمات السحابية الضخمة في المغرب، بتكلفة نحو 144 مليون دولار، وذلك خلال مشاركة وزيرة الانتقال الرقمي غيثة مزور في معرض «جيتكس أفريقيا» في مراكش.

أعلنت شركة أوبن إيه آي عن إضافة مزايا جديدة لأصحاب الاشتراكات المجانية في «تشات جي بي تي»، وأبرزها الوصول إلى الروبوتات المخصصة GPTs من خلال متجرها الخاص، ويتوقع أن تتيح الشركة المزايا تدريجياً خلال الأيام المقبلة.

أطلقت الصين أربعة أقمار صناعية إلى المدار المخطط لها في الفضاء، وذلك على متن صاروخ «سيريس-1». وتعد هذه مهمة الإطلاق الـ12 لسلسلة صواريخ «سيريس-1»، علماً أن المهمة الـ11 أطلقت في الخامس من ديسمبر/ كانون الأول الماضي.

شبكة حسابات زائفة إسرائيلية تستهدف الأميركيين

مئات الحسابات الزائفة على «فيسبوك» والعشرات على «إنستغرام» أنشأتها شركة إسرائيلية واستهدفت الجمهور الأميركي بتعليقات تشيد بدولة الاحتلال وتتهجم على التظاهرات الطلابية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعلنت شركة ميتا الأميركية أنها حذفت شبكة من مئات الحسابات الزائفة على منصتيها فيسبوك وإنستغرام، مرتبطة بشركة تكنولوجيا إسرائيلية استخدمت تعليقات مولدة ببرامج الذكاء الاصطناعي للإشادة بإسرائيل والتهجم على التظاهرات الطلابية في الجامعات الأميركية، ووصمها بـ«معاداة السامية». وأوضحت «ميتا» أن الشبكة التي تضمنت 500 حساب على «فيسبوك» و32 حساباً على «إنستغرام» مرتبطة بشركة إسرائيلية للتسويق الرقمي واستخبارات الأعمال، وتركت تعليقات على صفحات تابعة للمؤسسات الإعلامية، وعلى صفحات الشخصيات السياسية والعامة التي شملت المشرعين الأميركيين. انتحلت هذه الحسابات شخصيات مواطنين أميركيين وكنديين، بالإضافة إلى طلاب يهود وأميركيين من أصل أفريقي، لكنها في الواقع حسابات زائفة أو مخترقة. لكن «ميتا» لم تربط شبكة الحسابات هذه بالحكومة الإسرائيلية مباشرة.

والتعليقات التي تركتها هذه الحسابات لم تكن لتحذف لو أنها نشرت من حسابات أشخاص حقيقيين، فمعظمها باللغة الإنكليزية، وتضمنت دعوات للإفراج عن الرهائن الإسرائيليين الذين احتجزهم المقاومون الفلسطينيون خلال عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والثناء على الأعمال العسكرية الإسرائيلية، وانتقادات لـ«الإسلام الراديكالي» و«معاداة السامية» في الجامعات. وهذه كلها تعليقات لا تحذفها ««ميتا» عادة، هي التي أكدت تقارير عدة حقوقية وإعلامية أنها تقمع الأصوات الفلسطينية على منصاتها بينما تحابي الاحتلال الإسرائيلي ومؤيديه.

وأشارت «ميتا»، في تقريرها الصادر الأربعاء، إلى أن جزءاً كبيراً من شبكة الحسابات الزائفة هذه، والتي نشطت على منصات أخرى للتواصل الاجتماعي، رصدت وعطلت بواسطة أنظمتها التلقائية، قبل أن تشرع هي لاحقاً في تحقيقها. وأفادت الشركة الأميركية بأن نحو 500 حساب تابعت هذه الصفحات الزائفة على «فيسبوك»، وأقل من مائة حساب انضمت إلى مجموعات على «فيسبوك» أنشأتها الحسابات الزائفة التابعة للشبكة، وأن نحو ألفي حساب تابعتها على «إنستغرام».

علقت الحسابات على صفحات مؤسسات إعلامية ومشرعين

وكشفت «ميتا» أن شركة التسويق الرقمي التي ربطتها بالشبكة مقرها تل أبيب، وتدعى STOIC. وأكدت «ميتا» أنها حظرت حسابات الشركة من منصتيها. ولم تعلق الشركة الإسرائيلية على تقرير «ميتا». تلفت الشركة الإسرائيلية، عبر موقعها الإلكتروني، إلى أنها «أسست، على يد فريق من الاستراتيجيين السياسيين والتجاريين، نظاماً قائماً على الذكاء الاصطناعي يمكنه إنشاء محتوى يمكن توجيهه وتوزيعه في عملية مؤتمتة بالكامل». وتسوق الشركة أدواتها لمجموعات المناصرة وحملات العلاقات العامة وجماعات الضغط. وتفيد، عبر موقعها الإلكتروني، بأن عملاءها «يشملون الأحزاب السياسية والوزارات والبلديات».

وذكرت «ميتا» أن بعض التعليقات التي تركتها الحسابات الزائفة أنشئت على الأرجح باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهو ما يسلط الضوء على نشاط الفاعلين الرقميين عبر الإنترنت واستغلالهم للتكنولوجيا في نشر الادعاءات الكاذبة على منصات التواصل الاجتماعي. وتراقب الحكومات وشركات التكنولوجيا عن كثب كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في الانتخابات، فضلاً عن الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الأجنبية للتأثير على وجهات النظر السياسية الأميركية وتأجيج الانقسام، خاصة مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

وفي السياق، قال باحثون متخصصون في مجال الأخبار الزائفة لصحيفة وول ستريت جورنال، الأربعاء، إن ربط الحملات المنسقة والزائفة بالدول مسألة صعبة، لكنهم أشاروا إلى أنه من النادر أن ترتبط حملة زائفة تستهدف الجمهور الأميركي بـ«مجموعة تقع داخل حدود حليف للولايات المتحدة».

يذكر أن شركة ميتا تعرّضت لانتقادات واسعة من قبل مؤسسات حقوقية وناشطين في المجال الرقمي منذ بدء حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، بسبب انحيازها المنهج لرواية الاحتلال واتخاذها إجراءات رقابية تحاصر المحتوى المؤيد للفلسطينيين. وأكدت منظمة هيومن رايتس ووتش، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، أنّ «سياسات ميتا وممارساتها تعمل على إسكات الأصوات الداعمة لفلسطين وحقوق الإنسان الفلسطيني على إنستغرام وفيسبوك، في موجة من الرقابة المشددة على وسائل التواصل الاجتماعي». واعتبرت حينها المديرة بالإنابة لقسم التكنولوجيا وحقوق الإنسان في المنظمة ديبورا براون أن «الرقابة التي تفرضها شركة ميتا على المحتوى الداعم لفلسطين تزيد الطين بلة».

خلال تظاهرة مناصرة للفلسطينيين في ديترويت: فلسطين حرة، 27 مايو 2024 (آدم ديوي/Getty)

نواب تونسيون يطالبون بتعديل المرسوم 54

تونس ـ **العربي الجديد**

قدم 57 نائباً تونسياً، الأربعاء، طلباً إلى السلطات التشريعية لتسريع النظر في تعديل المرسوم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال. ويشمل طلب تعديل القانون الذي تقدم به البرلمانيون عدة مواد في المرسوم 54، أبرزها المادة 24 التي تنص على عقوبة «السجن مدة 5 أعوام وبغرامة قدرها 50 ألف دينار (نحو 16 ألف دولار) لكل من يتعمّد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتّصال لإنتاج، أو ترويج، أو نشر، أو إرسال، أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة أو منسوبة كذباً للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان».

وقال النائب التونسي محمد علي، في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية التونسية، إن «57 برلمانياً (من دون تحديد هويتهم أو كتلتهم في البرلمان الذي يضم 161 نائباً) أودعوا الأربعاء طلباً إلى مكتب البرلمان، يهدف لاستعجال النظر في مبادرة تشريعية قدمت إلى هذا المكتب منذ فبراير/شباط الماضي، وتتعلق بتعديل المرسوم 54». وذكّر النائب محمد علي بأن «40 نائباً أودعوا في 20 فبراير الماضي مقترح قانون لتعديل ذلك المرسوم، ولم يحصلوا على أي رد مكتوب من مكتب البرلمان رغم عرض الطلب على أنظاره في أكثر من مناسبة، إلى حين لجوء أعضاء المكتب إلى التصويت على إمكانية تمريره إلى لجنة الحقوق والحريات (لجنة برلمانية)». كان عشرات الصحافيين قد تظاهروا في العاصمة تونس الاثنين الماضي، احتجاجاً على قمع الحريات، مطالبين بإطلاق سراح زميلين مسجونَين. وهتف المتظاهرون من أمام مقر نقابة الصحافيين التونسيين: «الحرية للصحافة التونسية» و«دولة البوليس انتهت». كما رفع المتظاهرون، ومن بينهم أقارب الصحافيين المسجونين بسبب عملهما، لافتات كتب عليها «الصحافة ليست جريمة» و«أبواب موصدة على الصحافة، زنازين موصدة على العقول» و«لا لضرب حرية الصحافة». ودعت نقابة الصحافيين للتظاهرة إثر قرار قضائي بسجن المحلّل والمعلّق السياسي مراد الزغيدي ومقدّم البرامج التلفزيونيّة والإذاعيّة برهان بسيّس سنة على خلفيّة تصريحات تنتقد السلطات، وذلك بموجب المرسوم 54 الذي أصدره الرئيس قيس سعيّد في العام 2022، لمكافحة نشر «الأخبار الكاذبة»، لكنه تعرض لانتقادات واسعة من قبل منظمات حقوقية.

حوكم العشرات بينهم صحافيون ومعارضون بموجب المرسوم

ووجّهت إلى مراد الزغيدي وبرهان بسيّس تهمة «استعمال شبكة وأنظمة معلومات واتّصال لإنتاج وترويج وإرسال وإعداد أخبار وإشاعات كاذبة بهدف الاعتداء على حقوق الغير والإضرار بالأمن العام». واستأنف المحامون الحكم الصادر في حقهما. وقال الناطق باسم المحكمة الابتدائية في تونس محمد زيتونة إن النيابة العامة فتحت تحقيقاً إضافياً في حق كل من الزغيدي وبسيّس «في شبهات غسل الأموال والإثراء غير المشروع». وقال نقيب الصحافيين التونسيين زياد دبار، حينها، إن «الحريات بدأت تفقد قيمتها في تونس، وكل الزملاء يتم تتبعهم من أجل أفكارهم»، مطالباً بـ«الإفراج الفوري» عن الزغيدي وبسيّس. كما دعا إلى التوقف عن «تفعيل المرسوم 54» الذي يهدف إلى «قمع الحريات».

خلال عام ونيّف، حوكم أكثر من 60 شخصاً، بينهم صحافيّون ومحامون ومعارضون لسعيّد، على أساس هذا المرسوم، حسب النقابة الوطنيّة للصحافيّين التونسيّين. وفي الأسابيع الأخيرة، اعتقل محامون وناشطون من جمعيات تساعد المهاجرين، الأمر الذي أثار قلق العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والاتحاد الأوروبي وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية. ورداً على ذلك، أدان الرئيس التونسي «التدخل الأجنبي السافر» في الشؤون الداخلية لبلاده، وقال إن «حرية التفكير مضمونة وفي نص الدستور».

خلال تظاهرة للصحافيين التونسيين في تونس العاصمة، 27 مايو 2024 (سفيان حمداوي/فرانس برس)

إضاءة

رجل دنماركي شغوف بالأحجار الكريمة، يمضي وقته على موقع eBay بحثاً عن قطع يشتريها. يتعثّر مصادفة بحجر، ما أدّى إلى اكتشاف سرقات كبيرة في المتحف البريطاني

بيتر هيغز
أمين المتحف البريطاني... وسارقه

عماد فوّاد

بدأت القصة الغريبة لسقوط لص المتحف البريطاني في أغسطس/ آب 2016. ولم تُكتشف حقيقة السارق الذي لم يكن إلا أحد أمناء المتحف نفسه إلا في 2023. كيف أسقط تاجر قطع فنية دنماركي لص المتحف البريطاني؟

كشفت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، الاثنين الماضي، في بث صوتي على موقعها الإلكتروني، عن قصة السرقات التي تعرض إليها المتحف البريطاني العام الماضي. وقالت الإذاعة إن البطل الحقيقي وراء اكتشاف لغز سرقة المعروضات كان الدنماركي إيتاي غرادل (Ittai Gradel)، التاجر الشغوف بالأعمال الفنية والباحث الدائم عن الأحجار الكريمة عبر منصات مختلفة، والذي بتباهي بامتلاكه خزائن عرض في غرفته العلوية تحتوي على مئات الـ"كنوز" النادرة.

في واحدة من جلساته الطويلة للبحث على مواقع الإنترنت عن أفضل القطع التي سيضمها إلى مجموعته النادرة، وجد إيتاي غرادل نفسه ليلة 7 أغسطس/آب 2016 أمام جزء من حجر كريم يصوِّر إله الخصوبة اليوناني بريابوس، معروضاً على موقع إي باي (eBay) مقابل 40 جنيهاً إسترلينياً (43 دولاراً)، وكان البائع يحمل اسم sultan1966.

بعد لحظات قليلة، وفي غمرة انشغال غرادل بتفحص الحجر والتمعن في خصائصه، اختفت الصور عن الموقع، ما يعني أن البائع ألغى عملية البيع. حاول غرادل العثور على الحجر من جديد على المواقع من دون فائدة، لكن لأن الرجل يملك ذاكرة بصرية قوية، فقد تذكر شكل القطعة وأين رآها من قبل: في كتالوغ الأحجار الكريمة القديم في المتحف البريطاني.

وللتأكد من الأمر، قرّر غرادل التواصل مع sultan1966، وكان غرادل يعرفه باسم بول هيغينز (Paul Higgins) لأنه اشترى منه سابقاً العديد من الأحجار الكريمة. وسأله غرادل عن سبب حذف حجر بريابوس من قائمة البيع، فرد عليه sultan1966 قائلاً إن الصور نُشرت خطأً، وأن الحجر مُلك لشقيقته. كان التفسير مريباً ولم يُرح التاجر الدنماركي. لكنه قرر عدم اتخاذ أي إجراء والانتظار لمعرفة ما إذا كان sultan1966 سيعرض أي قطع فنية أو أثرية أخرى مشبوهة. وطال الانتظار حتى مرت أربع سنوات. في عام 2020، رأى غرادل صورة لحجر كريم يمثّل الإمبراطور الروماني أوغسطس في كتاب يستعرض مقتنيات المتحف البريطاني، لكنه تذكر أنه شاهد الحجر نفسه من قبل على موقع إي باي. وبالبحث على الموقع، وجد الدنماركي أن الحجر بيع إلى تاجر أعمال فنية بريطاني يدعى مالكولم هاي. وبالتواصل معه، يصل غرادل إلى اكتشافه الثاني الذي لم يكن بعيداً عن شكوكه؛ البائع الأصلي ليس سوى sultan1966.

> قاد هيغز التحقيقات في القطع الأثرية التي سرقها وباعها

يقول غرادل إن الأمر كله حدث بمحض الصدفة. لكنه بدأ بالتنقيب بعمق في وثائقه التي جمعها خلال سنوات طويلة من ولعه بالأحجار الكريمة، محاولاً معرفة القطع الفنية التي سبق أن اشتراها من sultan1966، لكنه بفضل أوراقه القديمة يتوصل إلى اكتشاف آخر، هو اسم البائع الحقيقي وراء sultan1966، والذي كان يظن أن اسمه بول هيغنز، ولكن تبين أن اسمه الحقيقي بيتر هيغز. وحينها لم يربط غرادل بين الاسم وبين المتحف البريطاني، لكن المعلومة جاءت من تاجر آخر يعرف بالضبط من هو بيتر هيغز، وهمس بالأمر في أذن غرادل: "أنت تدرك أنه أمين المتحف البريطاني، أليس كذلك؟".

كان اسم بيتر هيغز قد أكتسب سمعته كخبير في تعقب التحف المسروقة حول العالم. وفي عام 2015، ساهم في إعادة تمثال مسروق عمره 2000 عام إلى ليبيا. وبالرغم من المعلومات المؤكدة حول منصب بيتر هيغز، قرّر التاجر الدنماركي أن يتواصل مع المتحف البريطاني طارحاً شكوكه، مزوّداً المتحف بكل ما يملكه من أدلة. وكان أن وصلت رسالته الإلكترونية إلى رئيس مجلس إدارة المتحف، جورج أوزبورن، الذي يقرّر على الفور فتح تحقيق في الأمر. ولكن التحقيق لم يسفر عن أي شيء، ويرجع ذلك، جزئياً، إلى أن العديد من القطع الفنية المسروقة لم تكن مسجلة رسمياً ضمن مقتنيات المتحف، إضافة إلى إمكانية المشتبه به بيتر هيغز في الوصول إلى قاعدة بيانات المتحف، وبالتالي التغيير فيها كما أراد، بما يوحي أن القطع المختفية فقدت منذ سنوات.

أعلن المتحف البريطاني رسمياً أنه لم يعثر على شيء يقود إلى المقتنيات الضائعة، لكنه أعلن أيضاً عن بدء تحقيق ثان، إلا أنه هذه المرة «سرّاً»، مع الإعلان عن تعيين أمين المتحف البريطاني بيتر هيغز كمشرف على التحقيقات. وتوصلت نتائج المحققين إلى فقدان 1161 قطعة من مقتنيات المتحف، لكن هيغز المشرف على التحقيقات ظل يؤجل نشر نتائج التحقيق أكثر من مرة بحجج مختلفة، إلى أن وصلت نتائج التحقيقات إلى المسؤول الأعلى عن إدارة المتحف هارتويغ فيشر، الذي أوقف بيتر هيغز مباشرة عن العمل وأبلغ الشرطة التي عثرت على أدلة واضحة في منزل هيغز، واتهم المتحف البريطاني أمينه بسرقة وإتلاف وصهر وبيع القطع الأثرية القديمة، ومن جانبه أنكر هيغز جميع الاتهامات.

في النهاية، طُرد هيغز عام 2023، أي بعد أكثر من عامين من إرسال إيتاي غرادل رسالته إلى المتحف. وأمام الفضيحة العالمية، قدم هارتويغ فيشر استقالته من منصبه عام 2023، واعترف بأن المتحف «لم يستجب بوضوح كما ينبغي» حيال إخطاره بسرقات عام 2021. وبالتالي فإن «مسؤولية هذا الإهمال تقع في النهاية على عاتق المدير».

من ناحية أخرى، أكدت «بي بي سي»، الثلاثاء الماضي، أن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي (FBI) بدأ تحقيقاً في بيع مئات الكنوز من المتحف البريطاني لمشترين أميركيين، وأن وكالة إنفاذ القانون الأميركية ساعدت أيضاً في إعادة 268 قطعة يدعي المتحف أنها مملوكة له، وبيعت إلى أحد هواة جمع التحف في واشنطن العاصمة.

بيتر هيغز (يمينا) والمسؤول في المتحف هارتويغ فيشر (ساموبل دي روبمان / Getty)

1161 قطعة

كان المتحف البريطاني قد أعلن في البداية عن فقدان 1161 قطعة يقدّر أنها مسروقة أو مفقودة، لكن هذا الرقم ازداد في تحقيقات لاحقة ليصل إلى 1500 قطعة، استُردّ منها 626 قطعة حتى الآن، كما عُثر على 100 قطعة أخرى لم تُسترجع من مالكيها بعد. وتوقع المتحف البريطاني في بيان سابق له أن الأمين العام السابق، بيتر هيغز، حصل على ما يقدر بنحو 100 ألف جنيه إسترليني من مجمل مبيعاته لمقتنيات المتحف المسروقة.

نحن أمام أغراض لا لحصد أي خوف شخصي (Getty)

قضية

ديكور سريع وتمثال بوذا

باريس ـ **عمّار فراس**

أصدرت منظمة «صفر نفايات في فرنسا» تقريراً يكشف مقدار التلوث الناجم عن «الديكور السريع»، أي الأثاث الرخيص الذي ملأ المنازل الفرنسيّة، خصوصاً أثناء جائحة كوفيد-19، فحينها تحول المنزل إلى ملجأ شخصي ومكتب للعمل ومساحة للتدريب. ومع انتهاء الجائحة لم يتراجع الاستهلاك، إذ ارتفع إلى 80% عام 2022، بمعدل 17 غرضاً جديداً كل عام في كل منزل فرنسي. لم يقرع جرس الخطر بعد بخصوص الديكور السريع، لكنه يتحرك ضمن نموذج مشابه لنموذج الأزياء السريعة، حيث أطنان النفايات التي لا يمكن التخلص منها بسهولة، فضلاً عن استهلاك الموارد الطبيعيّة، خصوصاً الخشب. لكن المشكلة تتمثل بإعادة التدوير، الأمر الذي يكشف التقرير نقصاً هائلاً في تطبيقه. ففي عام 2022، من أصل 1,2 مليون طن من الأثاث المجموع من الشوارع كنفايات، لا يتجاوز وزن ما أعيد تدويره 27 ألف طن، أي أقل من 5%.

هذه الأرقام ومحتويات التقرير حرّضت كثيرين على طرح قانون مشابه لقانون «ضد الأزياء السريعة»، الذي نوقش هذا العام في فرنسا. لكن الموضوع يتجاوز مفهوم إعادة التدوير، بل يمتد إلى طبيعة هذه الصناعات «السريعة» نفسها، تلك التي جعلت الأغراض المنزلية تخضع للموضة، وليس للاستدامة. يكشف التقرير أن المشكلة مقسمة على مراحل عدة: استنزاف الموارد الطبيعية، وإنتاج أثاث ذي عمر محدد، والعجز عن إعادة التدوير. باختصار، هي دورة السلعة الرأسمالية بامتياز، وما تقدمه للمستهلك هو الوعد بمنزل أجمل ومريح، لكن أهذا صحيح فعلاً؟ لن نخوض في نظرية الأثاث، لكن مفهوم الاستدامة، أو بصورة أدق السلعة الاستهلاكية المستدامة، هي عدو الرأسمالية والبيع بالجملة. يمكن لكتالوغ واحد أن يحوي في إحدى صفحاته أثاث غرفة كاملة، يمكن شراؤه بثمن بخس، لكن ما عمر هذا الأثاث؟ لا نعلم، لكن ما نعلمه أنه يبلى ويهترئ سريعاً، حتى لو كان المستخدم شديد الحذر. إذن نحن أمام سلع مصممة كي تفنى، لا كي تبقى عبر الزمن.

> تمثّل السلعة المستدامة عدواً للرأسمالية والبيع بالجملة

اللافت في التقرير هو التركيز على أغراض الديكور الرخيصة، تلك الكيتشية التي تباع بأسعار بخسة. وللمفارقة، تسلّع عادات وشخصيات دينيّة بوصفها «ديكوراً»؛ إذ نرى في الصورة المرفقة مع التقرير تماثيل لكريشنا وبوذا، التي «صادرها» السوق من المساحة الدينية نحو تلك التزيينيّة. نرى أيضاً في الصورة مجسمات/ منحوتات لكلمة «الحب». نحن أمام أغراض لا تحمل أي ذوق شخصي، ولا حتى قيمة جمالية سوى قيمة الاستهلاك والتشابه مع «الآخرين»، أولئك الذين تكسبهم هذه الأغراض حساً بالانتماء، إثر العجز الاقتصادي عن شراء الأغلى، ليتحول الاستهلاك السريع إلى نوع من الرابطة الاجتماعيّة الهشة. بصورة أدق، رابطة اجتماعية تتلاشى مع فناء السلعة.

هناك ما لا يشير إليه التقرير، ويتقاطع مع الأزياء السريعة وغالبية الأغراض الاستهلاكيّة، ويتمثل بمفهوم «عمر السلعة»، ذاك المجهول. وهذا بالضبط ما يخلق حساً دائماً بالقلق، وعدم القدرة على تجاوز فكرة الاستهلاك؛ أي لا بد من الاستعداد الدائم مالياً لاستبدال أي غرض باخر، كون الأغراض مهددة بالعطب دوماً.

غياب «عمر السلعة» محرك يدفع المستهلك إلى العمل أكثر... ساعات وساعات إضافية لضمان القدرة على استبدال أي غرض باخر، وهذا بالضبط أثر الرأسمالية على نفسياتنا، هي تتركنا دائماً في سعي إلى العمل، كي نستبدل السلع، لا امتلاكها «إلى الأبد»، فكل شيء قابل للاستبدال، ولا بد من امتلاك المال الكافي لشرائه.

معرض

الألعاب الأولمبية... أحداث شكّلت عالمنا

ريم ياسر

تنظم فرنسا هذا العام دورة الألعاب الأولمبية الصيفية للمرة الثالثة في تاريخها، إذ نظمتها في عام 1900، ثم في عام 1924، أي قبل 100 عام. احتفالاً بهذه المناسبة، تستضيف باريس معرضاً يستكشف التقاطعات بين الألعاب الأولمبية والأزمات والصراعات التي شكّلت عالمنا المعاصر. يقام المعرض تحت عنوان «الألعاب الأولمبية وتاريخ العالم»، ويستمر حتى الثامن من سبتمبر/أيلول المقبل في قصر الباب دوريه، وهو أحد القصور التاريخية في العاصمة الفرنسية. يُسلط المعرض الضوء على أكثر من 130 عاماً من التغيرات الجيوسياسية والاجتماعية والثقافية التي واكبت الألعاب الأولمبية، بدءاً من أول دورة أولمبية حديثة في أثينا عام 1896، وحتى دورة باريس التي ستُقام هذا العام، مروراً بالدورات الثلاث التي أُلغيت بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

يضمّ المعرض ما يقرب من 600 قطعة من المعروضات، بينها أعمال فنية، ووثائق، وأفلام أرشيفية، ومقالات صحافية، وصور فوتوغرافية. تؤرخ كل هذه المواد البصرية للعديد من الأحداث التي ساهمت بالفعل في تشكيل عالمنا، وكان لها انعكاس مُباشر على هذا المحفل الدولي الكبير، كالنضال من أجل المساواة بين الجنسين، والكفاح من أجل القضاء على العنصرية والتمييز بجميع أشكاله. تؤرخ الصور أيضاً للتوترات السياسية العارقة التي خيمت على بعض الدورات. ضم المعرض أقساماً عدة مرتبة زمنياً، يغطي كل منها فترة تاريخية محددة، كبداية الألعاب الأولمبية الحديثة، والحرب الباردة، وبداية عصر تعدد الأقطاب.

باعتبارها الحدث الرياضي الدولي الأكثر شهرة على مستوى العالم، استُخدمت الألعاب الأولمبية في كثير من الأحيان لتعزيز الأجندات السياسية على الساحة الدولية. يركز جانب من المعرض على بعض هذه اللحظات الحاسمة والاستثنائية. من بين الأحداث الفارقة التي يشير إليها، يأتي الضوء، أيضاً، على المقاطعة الأفريقية الواسعة لأولمبياد مونتريال عام 1976، احتجاجاً على سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؛ والاستعراض المذهل لقوة الصين الاقتصادية في دورة الألعاب الأولمبية في بكين عام 2008.

في سنوات الكفاح ضد سياسات التمييز العنصري، مثلت الألعاب الأولمبية أيضاً مساحة نادرة ووواضحة للغاية، استطاع فيها ضحايا التمييز التعبير عن أنفسهم وإسماع أصواتهم. ويسلّط جانب من المعرض الضوء على الألعاب الأولمبية، باعتبارها ساحة للنضال الاجتماعي، ومرآة للتغيرات المجتمعية الأوسع، كالنضال من أجل الحريات، وإنهاء التمييز العنصري، والمساواة بين الجنسين. كما يُظهر المعرض كيف توسعت هذه القيمة التنافسية التي تمثلها هذه الألعاب مع الوقت، لتشمل الرياضيين ذوي الإعاقة في عام 1960. كما يسلط المعرض الضوء على نضالات المرأة، وحضورها البارز في هذه الألعاب منذ عشرينيات القرن الماضي.

في هذا السياق، يؤرخ العرض البصري للعديد من الشخصيات الرياضية التي تحولت إلى أيقونات للنضال، ومن بينها على سبيل المثال العداء الأميركي جيسي أوينز، الذي فاز بأربع ميداليات ذهبية في أولمبياد برلين 1936. واعتبر فوز أوينز، ذي الأصول الأفريقية في هذه الدورة، سُخرية من الأنظمة التي تؤمن بالتفوق العرقي للجنس الأبيض، كما تحوّل اللاعب إلى أيقونة لنضال السود في الولايات المتحدة.

بين صور الأبطال الرياضيين التي يضمها المعرض، كذلك يبرز المهاجر الجزائري أحمد بوقرة الوافي، الفائز بسباق الماراثون لفرنسا في دورة أمستردام عام 1928، وهو أول مُهاجر من شمال أفريقيا يمثل فرنسا في الأولمبياد. تُتيح الاستعادة البصرية لسيرة البطل الجزائري التفكير في طبيعة الهجرة، والإرث الاستعماري، والنظرة الاستعلائية للأقليات.

> يؤرّخ المعرض لشخصيات رياضية تحوّلت إلى أيقونات للنضال

في هذه الدورة التي شارك فيها الوافي، انقذ العداء الجزائري البعثة الفرنسية من العودة خالية الوفاض، إذ كان صاحب الميدالية الذهبية الوحيدة لفرنسا في تلك الدورة.

الجزائري احمد بوقرة الوافي الفائز بسباق الماراثون لفرنسا في دورة امستردام عام 1928 (Getty)

على الشبكة

عشرات ملايين العيون على رفح

ردّاً على جرائم الاحتلال الإسرائيلي، دعا ملايين المستخدمين على مواقع التواصل إلى عدم إشاحة النظر عن رفح جنوبي قطاع غزة

لندن ـ **العربي الجديد**

تداول أكثر من 44 مليون حساب على «إنستغرام»، منذ الاثنين، صورة تدعو إلى تحويل «كل العيون على رفح»، بعد غارة إسرائيلية دامية على مخيم للنازحين جنوبي قطاع غزة. ويظهر الرسم التوضيحي الذي أنتج بواسطة برنامج يستعمل الذكاء الاصطناعي الآف الخيام المصطفة أمام جبال، وكتب عليها «كل العيون على رفح» (All Eyes on Rafah)، بعد القصف الإسرائيلي الذي تعرضت له المدينة المتاخمة لمصر حيث يحتمي أكثر من مليون فلسطيني نزحوا بسبب العدوان المتواصل. وتناقل العديد من الشخصيات العامة الصورة على «إنستغرام»، بينهم الممثل التشيلي الأميركي بيدرو باسكال، وعارضتا الأزياء الفلسطينيتان بيلا وجيجي حديد، وفي فرنسا الممثلان عمر سي وماريون كوتيار، ولاعب كرة القدم عثمان ديمبيلي. كما استخدم شعار «كل العيون على رفح» على نطاق واسع في منشورات وشبكات اجتماعية أخرى، لا سيما على منصة إكس حيث تكرر في شكل وسم ما يقرب من مليون مرة، وفق أداة المتابعة فيزبيراين. وبحسب «فيزبيراين»، نشر أو تشارك 27,5 مليون منشور على الشبكة الاجتماعية نفسها خلال ثلاثة أيام بشأن هجوم رفح الذي خلف 45 شهيداً و249 جريحاً الأحد، وفق وزارة الصحة في قطاع غزة. وذكرت مجلة فوربس أن وسم #AllEyesOnRafah استُخدم في أكثر من 195 ألف مشاركة حققت ملايين المشاهدات في "تيك توك"، حيث ظلّت القيود أقل على الصوت الفلسطيني مقارنة بالتطبيقات الأميركية. بحسب «فوربس»، أكثر مقاطع الفيديو شعبية على «تيك توك» حول رفح هو للمغني الأميركي الفلسطيني زاك مطري الذي حصدت منشوراته التي تحمل شعار «كل العيون على رفح» ملايين المشاهدات هذا الشهر، بالإضافة إلى عدد من النجوم الآخرين المؤيدين للفلسطينيين، بمن فيهم لبنى الحلو وليز كون وريما بسومي. كذلك نشرت الشعار نجمة مسلسل "بريدجرتون" الأيرلندية نيكولا كوغلان الصورة، إلى جانب المغنية الأميركية كيلاني، وجيجي وبيلا حديد، ومارك روفالو، وجينا أورتيغا، وميليسا باريرا، وجياكومو جيانيوتي، وروزي أودونيل، وآخرين.

ومن بين من نشروا صورة «كل العيون على رفح» بريانكا شوبرا، وكارينا كابور خان، وفارون داوان، وسوناكشي سينها، وراشميكا ماندانا، وسامانثا روث برابهو، وتريبتي ديمري، وديا ميرزا، وريتيشا تشادا، وسوارا بهاسكار، وشيليا راو، ونورا فتحي، وبومي بيدنيكار، وسونام كابور، وهوما قريشي، ودولكير سلمان، وبارافاثي ثيروفوث، وكيرتي سوريش، وأنوباما باراميسوارن، وفيد داس، ورافتار، وراكول بريت، وكونكونا سين شارما، والقائمة طويلة جداً. إلى جانب عالم الفن والمؤثرين، رُفع شعار «كل العيون على رفح» في عالم الرياضة أيضاً، وممّن رفعه، مدافع منتخب فرنسا ونادي ليفربول إبراهيما كوناتي، ومواطنه ويليام ساليبا، وزميله محمد النني، ومهاجم نادي تشلسي السنغالي نيكولاس جاكسون، ونجمة منتخب إسبانيا ونادي برشلونة إيتانا بونماتي، وأسطورة نادي مانشستر يونايتد الإنكليزي السابق إيريك كانتونا، والنجم الفرنسي بول بوغبا، ومدافع فريق برشلونة الإسباني، جول كوندي، وبطلة التنس التونسية أنس جابر.

فلسطينيون نازحون في رفح، 29 مايو 2024 (بشار طالب/فرانس برس)